AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

تقييم اثار برامج كفاءة تقييم للمخازن الغذائية في محافظة واسط للمدة 2010-2015

Evaluation of the effects of evaluation efficiency programs for food stores in Wasit Governorate for the period 2010-2015

حاتم جبر عطشان[1] **أ . م . د شيماء فاضل محمد[2]**

جامعة واسط/ كلية الإدارة والاقتصاد

المستخلص :

تواجه مخازن المواد الغذائية العراقية مجموعة من المعوقات الصعبة التي من أهمها هي ارتفاع قيمة التكاليف والاعتماد الكبير على أساليب ووسائل غير فعالة للوصول الى الأهداف المرجوة، ومن هذه الحاجات الضرورية والمستمرة والمتزايدة هي الحاجة إلى المواد الغذائية، من اجل مواجهة مختلف احتياجات الإنسان، وتزداد حاجة العراق بصورة كبيرة إلى مخازن الاغذية، بسبب ظروف العراق الاستثنائية التي مر بها مثل الحروب والحصار الاقتصادي، الأمر الذي أدى إلى انتشار أنواع مختلفة من الأمراض ويعود سبب ذلك الى سوء التغذية الذي حصلت للشعب العراقي من جراء الحروب والحصار الاقتصادي الذي رافقه لسنوات طويلة .

و توصل الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات ، وان أهم استنتاج يتبين بوساطة معيار درجة التصنيع قدرة وإمكانية المخازن على التكيف على وفق قيم الإنتاج ومستلزماته اذ بلغت درجة التصنيع في سنة 2010 حوالي(1219,23) مقارنة بسنوات الدراسة المنخفضة بكونها تعتمد بالدرجة الأساسية على ارتفاع مستلزمات الإنتاج وقيمة الإنتاج بما لا يتلاءم مع نسبة التصنيع كمية المنتجة داخل الوحدة التخزينية. ويوصي بأنه يجب اتباع أسلوب نظام كلي متكامل وحصول على بيانات والمعلومات صحيحة ودقيقة من اجل تسهل علمية تقيم كفاءة الأداء الاقتصادي لمنتجات الغذائية كافة خلال مدة قصيرة ، فضلاً عن الكشف عن الأخطاء والمعوقات التي تلاقيها من اجل عدم تكرارها والعمل على زيادة الإنتاج لتحقيق النمو الإنتاجي وكفاءة الإنتاجية من خلال اعداد الدورات التأهيلية لرفع المعنويات والمؤهلات العملية على خفض التكاليف الذي من شأنه رفع الكفاءة الإنتاجية .

Abstract:

The traditional food stores face a set of difficult obstacles, the most important of which is the high cost and the heavy reliance on ineffective methods and means to reach the desired goals, and among these necessary, continuous and increasing needs is the need for foodstuffs, in order to meet the various human needs, and the need of Iraq is increasing Largely to food stores, due to the exceptional circumstances Iraq has gone through, such as wars and economic siege, which led to the spread of various types of diseases and the reason for this is due to the malnutrition that occurred to the Iraqi people as a result of wars and the economic siege that accompanied it for many years.

The researcher reached a set of conclusions and recommendations, and the most important conclusion is revealed by the standard of the degree of industrialization, the ability and ability of stores to adapt according to the values of production and its requirements. Production and production value not in line with the manufacturing ratio, the quantity produced within the storage unit. It is recommended that an integrated holistic system approach must be followed and access to correct and accurate data and information in order to facilitate a scientific evaluation of the efficiency of the economic performance of all food products within a short period, as well as to detect errors and obstacles that you encounter in order not to repeat them and work to increase production to achieve productive growth and productivity efficiency. Through the preparation of qualifying courses to raise morale and practical qualifications to reduce costs, which would raise production efficiency.

المقدمة:

تواجه مخازن المواد الغذائية العراقية مجموعة من المعوقات الصعبة والتي من أهمها هي ارتفاع قيمة التكاليف والاعتماد الكبير على أساليب ووسائل غير فعالة للوصول الى الأهداف المرجوة ، فضرورة تحسين وتطوير الخدمات المقدمة من قبل المؤسسات التي تهتم بأمن المواطن الغذائي ،وذلك لكون هذه المؤسسات نلاحظ فيها تغيرا ملحوظا في سلوك المواطنين من الخدمات المقدمة اليهم، وتقوم الدول ومن بينها العراق دائما بأجراء البحث عن وسائل خاصة لتلبية الحاجات الأساسية للمواطنين من اجل إشباعها وهي تستخدم في ذلك موارد الدولة الاقتصادية المتوافرة محلياً من اجل تغطية العجز الحاصل عن طريق الاستيراد، ومن هذه الحاجات الضرورية والمستمرة والمتزايدة هي الحاجة إلى المواد الغذائية، من اجل مواجهة مختلف احتياجات الإنسان، وتزداد حاجة العراق بصورة كبيرة إلى مخازن الاغذية بسبب

ظروف العراق الاستثنائية التي مر بها مثل الحروب والحصار الاقتصادي، الأمر الذي أدى إلى انتشار أنواع مختلفة من الأمراض ويعود سبب ذلك الى سوء التغذية الذي حصلت للشعب العراقي من جراء الحروب والحصار الاقتصادي الذي رافقه لسنوات طويلة .

1- مشكلة الدراسة

تنطلق مشكلة الدراسة من نظرة مفادها ان عدم إعطاء المؤسسات والمصانع الغذائية في العراق الأهمية الضرورية لمعظم معايير تقييم كفاءة الأداء والمؤشرات الناجمة عن اعمالها المختلفة هو سبب كبير لتراجع ادائها.

2- فرضية الدراسة

تم تحديد فرضية الدراسة من خلال أن هناك انحرافاً وتشويهاً في تقييم معايير ومؤشرات كفاءة الأداء في المصانع والمؤسسات الغذائية عن القيم الواجب توافرها وذلك راجع الى اسباب فنية او ادارية.

3- هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحليل واقع عمل مخازن المواد الغذائية في واسط وإجراء عملية تقييم كفاءة الأداء لعملها وماهي امكانياتها في تقديم حجم الخدمات الموكل اليها.

4- أهمية الدراسة

تتضح أهمية الدراسة من خلال تعزيز أهمية معايير تقييم كفاءة الأداء في المخازن الغذائية وما لهذه المخازن من تأثير وأهمية كبيرة في تقديم خدماتها الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها.

المبحث الأول : الاطار النظري لاثار برامج كفاءة التقييم

اولاً: تقييم برامج كفاءة:

يعد القياس الكمي غير ممكن لجميع الأحوال في جميع المشاريع والبرامج، وذلك لان طبيعة الأهداف المجتمعية التي نسعى إلى تحقيقها، والمجالات التي توجه إليها توجه لخدمة شريحة اجتماعية معينة أو المجتمع بصورة عامة، وذلك فإن التقييم يوجه اهتمامه الكبير نحو الآثار التي تنتج عن تنفيذ المشاريع الموجهة لحل المشاكل وتلبية المطالب الضرورية للمجتمع. [1]

و يجب ملاحظة ان تقييم البرامج يشمل ابعاد متنوعة ويمكن تلخيصها بالآتي : [2]

(1)Glossary of KEY Terms in Evaluation and Results Based Management, 2002, p2.
(2)كاظم جاسم العيساوي ، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقويم المشروعات، دار المناهج للنشر والتوزيع ،عمان 2011 ،ص 257.

1- الآثار المباشرة للمشاريع على الشريحة على الشرائح الاجتماعية التي وجهت لحل مشاكلها العامة، أي يجب معرفة هؤلاء الذين يتطلب خدمتهم سواء كانوا من العمال، أو النساء أو أصحاب احتياجات الخاصة، أو طلبة المدارس، أو الفقراء والمعوزين، أو سكان منطقة معينة، مثلا يكون البرنامج موجه لزيادة دخول الفقراء في المجتمع، أو إيجاد وظائف للعاطلين عن العمل، أو تقليل معدلات الإدمان على المخدرات..... الخ، فإن معرفتهم بالتحديد يُمكن المقيم من تحديد التغير الذي حصل لهم بعد تنفيذ المشاريع محل التقييم.

2- كما يجب على مقيمي المشاريع معرفة الشرائح الاجتماعية المستهدفة بشكل مباشر، فإن عليهم أن يعرفوا ايضا الفئات التي ستتأثر بالمشاريع بشكل غير مباشرة، مثل ذلك ان التوسع في بناء المدارس في منطقة ما يؤدي الى زيادة استيعاب الطلبة وتحسين المستوى العلمي والثقافي للطلبة وجعلها أهداف مباشرة، وإن ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على الايدي العاملة، ويأتي القضاء على البطالة كهدف غير مباشر.[1]

3- آثار المشاريع لا تنحصر في الآثار الحالية، بل قد تكون لها نتائج بعيدة مستقبلا لذا يجب أخذها بعين الاعتبار عند التقييم.

4- إن التكاليف المباشرة وغير المباشرة للمشاريع لها بعداً آخر لابد من أخذه بعين الاعتبار عند التقييم، كما أن جزءا من هذه التكاليف يكون من الصعب احتسابها وجه الدقة، خصوصا التكاليف غير المباشرة مثل التكاليف الاجتماعية التي لا يمكن لنا تقديرها بمبالغ نقدية بشكل كبير، مثلا عندما يراد عمل توسعة لشبكة الطرق في مدينة ما فإن المنازل التي سيتم هدمها لتوسيع الطرق فانه يكلف خسائر وأضرار نفسية لأصحابها، لان التعويض سيشمل الأَضرار المادية لأصحاب تلك الدور فقط، أما الآثار الأخرى غير المباشرة مثل فقد الجار والابتعاد عن الأهل، وعن موقع العمل، وغير ذلك لا يمكن احتسابها.

ثانياً: الجهات التي تهتم بتقييم كفاءة الأداء:

من خلال ما تم طرحه في هذا البحث نستنتج أن القائمين بعملية التقييم مجموعة من الجهات الرسمية (الحكومة)، وغير الرسمية (غير الحكومية) يمكن إجمالها بالآتي:

1- **الجهات الرسمية**

تتولى عملية تقييم المشاريع والبرامج العامة مجموعة من الأجهزة الرسمية الحكومية سواءً على المستوى المحلي (المحافظات أو الأقاليم) أو على المستوى الوطني، ومن هذه الأجهزة:

أ- **المجالس البرلمانية أو النيابية:** تعد مهمة الرقابة وتقييم البرامج والمشاريع التي ترسمها وتنفذها الحكومة من أهم الواجبات التي تنهض بها المجالس البرلمانية أو النيابية في البلدان الديمقراطية، فهي الجهة المخولة بتشريع الأنظمة والقوانين العامة، وكذلك البرامج والمشاريع التي تقترحها الإدارات التنفيذية لمعالجة المشاكل وتلبية المطالب العامة للمواطنين، وهي بهذا الحال تملك الحق في الرقابة والتقييم المباشر عن طريق لجان تفتيش من أعضاء البرلمان تؤلف لهذا الغرض، تقوم بجمع البيانات وتحليلها وتفسيرها واستخلاص المؤشرات والنتائج لتقييم البرامج والمشاريع العامة،

(1)المنظمة العربية للتنمية الإدارية، قياس وكفاءة الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي ، الامارات العربية المتحدة،2009، ص121.

غير أن البرلمان قد يمارس التقييم بشكل غير مباشر من خلال تكليف جهات أو أجهزة أخرى داخلية وخارجية ذات اختصاص. كما يمكن أن يحصل على بيانات ومعلومات لغرض التقييم من خلال وسائل الإعلام والكتل النيابية المعارضة في البرلمان.

ب- **ديوان الرقابة المالية:** يعد ديوان الرقابة المالية في العراق من أهم الأجهزة الحكومية المتخصصة بتقييم المشاريع والبرامج العامة لجميع الإدارات والمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية، وهي تقوم بعملها ألتقييمي هذا سنوياً من خلال جمع البيانات والمعلومات وفحص السجلات المتنوعة، واستخدام كل ما تراه ضرورياً ومناسباً للحصول على البيانات عن أداء الأجهزة الحكومية، ورفع التقارير التي تتضمن تقييم تلك الإدارات وأسلوب تنفيذها للمهام والمشاريع والبرامج المكلفة بها إلى الجهات المرتبطة بها.[1]

ج- **الإدارات التنفيذية:** تقوم الإدارات التنفيذية نفسها كالوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية بإجراء العمليات الرقابية وتقييم البرامج والمشاريع التي تتولى مسؤولية تنفيذها بنفسها، وذلك للتأكد من مواكبة التنفيذ لما هو مخطط، ومحاولة القيام بالإجراءات التصحيحية في وقتها وقبل فوات الأوان، للتغلب على المشاكل التي تواجه التنفيذ على طريقة "حاسب نفسك قبل أن تحاسب" كي تتجنب المساءلة من قبل الجهات الرقابية المكلفة بتقييم برامجها ومشاريعها العامة المكلفة بها.[2]

2- الجهات غير الرسمية

إن عملية تقييم المشاريع والبرامج العامة لا تضطلع بها الجهات الحكومية فقط، بل حتى الجهات غير الرسمية مثل:

أ- **المواطنون**: فالمواطن العادي قد يقوم بإصدار الأحكام التقييمية على هذا البرنامج أو ذاك بحسب آرائه واجتهاداته ونوازعه الشخصية المبنية في كثير من الأحيان على مدى تأثر مصلحته الذاتية بهذه البرامج سلباً أو إيجاباً، فالمواطن لا يملك المعلومات الكافية عن البرامج والمشاريع الحكومية وأهدافها وظروفها ولا يملك كذلك الوسائل العلمية للتقييم، فهو يصدر في معظم الحالات تقييماً جزافياً أثناء المناقشات العامة، أو في مجالس السمر مع الأصدقاء.[3]

ب- **وسائل الإعلام:** تعد وسائل الإعلام كالصحف والمجلات والإذاعة والتلفاز من الجهات التي تقوم بنشر المقالات والتحقيقات والمقابلات التي تتضمن تقييماً لبعض البرامج والمشاريع العامة. زد على ذلك أن بعضاً من وسائل الإعلام يعبر كل منها عن آراء واتجاهات بعض الأحزاب أو جماعات الضغط أو النخب السياسية المعارضة لسياسة الحكومة، مما يجعلها تتحين الفرص وتتعقب نقاط الضعف في المشاريع والبرامج الحكومية لتسلط الضوء عليها لتكسب ولاء وتعاطف أكبر عدد ممكن من الجمهور إلى صفها في الانتخابات النيابية المقبلة. وقد تعمل وسائل

(1)Richard L Daft Organization Theory Design, south Western Cengage Learning, USA,2010,p13.

(2)علي غالب العزاوي، تقييم أداء الوحدات الاقتصادية في قطاع التعليم الجامعي الأهلي، بحث تطبيقي في كلية المامون الجامعة ، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، بغداد، 2006،ص19.

(3)مجيد عبد جعفر الكرخي، مدخل الى تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2001، ص40..

الإعلام المؤيدة للحكومة أو الأحزاب الحاكمة بطريق مناقضة، فتعمد إلى تعقب النتائج الإيجابية للبرامج والمشاريع الحكومية وتسلط الضوء عليها لحشد التأييد للحكومة الحالية.[1]

ثالثاً: أساليب التقييم

تتبع الجهات المكلفة بتقييم المشاريع أساليب متعددة للتقييم ، منها ما يعتمد على الانطباع أو الحكم الشخصي، أي إن التقييم لا يستند إلى اسس علمية في الحكم على المشروع، وانما يعتمد على الآراء الخاصة والتي غالباً ما تحركها مصالح المقومين لتكوين الانطباع حول نجاح أو فشل ذلك المشروع، وإن أهم ما يتصف به هذا الأسلوب هو عدم اعتماد الحجج العامة الموضوعية، وغالباً ما يصدر مثل هذا التقييم عن المواطنين وبعض الجهات المتضررة أو غير المستفيدة من مشاريع معينة، ومن مميزاته كثرة احتمالات الخطأ في الحكم التي تلازم المعتمدين عليه، ومنها ما يعتمد على الأسس العلمية المعززة بالأدلة والبراهين المستندة على كمية كبيرة من البيانات والمعلومات وتحليلها وتفسيرها للخروج بأحكام مقنعة مع قليل من الأخطاء النسبية المسموح بها في التقييم [2]. وعند المقارنة بين الأسلوبين نجد أن الأسلوب الشخصي يستخدم من قبل الجهاز الحكومي، والأفراد أو المنظمات غير الحكومية سواء كانت منتفعة أو متضررة من المشاريع في الحالات الاتية:

1- عندما يكون البرنامج صغير الحجم نسبيا.
2- إن تكون الآثار المترتبة عليه ذات أهمية محدودة نسبيا.
3- عندما تتوافر لدى الحكومة قناعة راسخة بأن تنفيذ مشروع ما أمر لابد منه بصرف النظر عن الكلف المترتبة عليه أو النتائج المتوقعة.
4- في حال عدم توافر التخصيصات المالية اللازمة لإجراء عملية التقييم.
5- إن كلف التقييم أكبر من المنفعة المتأتية من عملية التقييم من جهة، أو أنها أكبر من كلف المشروع العام ذاته من جهة أخرى.
6- عدم توافر الكادر المتخصص الكفوء للقيام بعملية التقييم.

إن الطرق غير العلمية في التقييم تلتجأ الأجهزة الحكومية في حالات خاصة، أما الحالات العامة أو الشائعة في تقييم المشاريع فهي الطرق العلمية التي يمكن أن نبين أهمها بالآتي: [3]

أ- محاسبة النظم الاجتماعية.
ب- موازنة الخطط والبرامج.
ج- نماذج تقييم كفاءة البرامج.
د- الطرائق والأساليب الإحصائية [4]

- **نموذج تقييم كفاءة الأداء:**

(1)رفعت عبد الملك، تقييم الأداء الاقتصادي، المعهد القومي للإدارة، سلسلة دراسات رقم 27، القاهرة ، 2011، ص 17.
(2)رجاء رشيد عبد الستار، تقويم كفاءة الأداء من خلال معيار العائد، دراسة في حالة الشركة العامة لصناعة البطاريات، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد19,2009، ص73.
(3)المنظمة العربية للتنمية الصناعية، مؤشرات تقييم الأداء في المنشات الصناعية، العدد 32، 2000، ص 123.
(4)عبد السلام أبو قحف، اساسيات التنظيم والإدارة، دار الجامعة للنشر، مصر، 2003،ص84.

هـذا الأسـلوب يوضـح مـا مـدى قيـاس كفـاءة المشـاريع فـي تحقيـق الأهـداف المحـددة لهـا، وذلـك بالتركيز على ثلاث متغيرات رئيسة كما يأتي:

1- الأهداف:

يقصـد بهـا المواقـف والظـروف التـي لابـد مـن تحقيقهـا لغالبيـة افـراد المجتمـع بعـد تنفيـذ المشـروع ، بحيـث تطـورهم وتنميهم مـن المسـتوى الـذي هـم عليـه قبـل المشـروع إلـى مسـتوى أكثـر ايجابيـة مـن حيـث الكـم أو الكيـف، والأهـداف يمكـن أن تـتم صـياغتها بشـكل عـام أو لكـل برنـامج ، أو يمكـن أن تقسم إلى أهداف فرعية بحسب طبيعة المشاريع، والمشكلة المطلوب معالجتها. (1)

2- الأنشطة أو **الفعاليات**:

هـي مـن الأعمـال التـي لابـد أن ينجزهـا الأشـخاص أو الأجهـزة والآلات المسـتخدمة فـي تنفيـذ المشـروع ، أي لابـد مـن تحديـد انـواع الأنشـطة التـي ستسـهم فـي التنفيـذ، ويمكـن تجزئتهـا أو تحديـدها تفصيلياً.

3- الموارد:

هـي الأفـراد، الأمـوال، المـواد، الأجهـزة والآلات و التسـهيلات التـي تسـند عمليـة الأداء أو التنفيـذ ويفضل أن تكون بمستوى عالٍ من الدقة والتحديد.

إن مقـيم أو محلـل المشـاريع والبـرامج العامـة يمكنـه الاسـتعانة بمجموعـة مـن النسـب لتقيـيم المشـروع أو البرنـامج العـام موضـع التقيـيم مسـتخدماً المتغيـرات المـذكورة أعـلاه (الأهـداف، الأنشطة، والموارد) ومن هذه النسب:

أ- نسبة الموارد الفعلية إلى المخططة.

ب- نسبة النشاطات الفعلية إلى المخططة.

ج- نسبة الأهداف المتحققة إلى الأهداف المخططة.

- **الأساليب والطرق الكمية** (2)

هنـاك العديـد مـن الطـرق والأسـاليب الكميـة أو الإحصـائية التـي يمكـن اسـتخدامها لتقيـيم البـرامج والسياسـات العامـة وهـي تتبـاين فـي مسـتلزمات اسـتخدامها والبيانـات والمعلومـات التـي تحتاجهـا، وكذلك وقتها ومجالات استخدامها، منها ما يلي:

1- تحليل التعادل.

2- تحليل الكلفة/ المنفعة.

3- تحليل الاتجاه العام.

(1)كاظم جاسم العيساوي مصدر سابق ،ص 251.

(2)يوحنا ال ادم ، سليمان اللوزي ، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم كفاءة المنظمات، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، 2007، ص 49.

4- تحليل الانحدار.

5- البرمجة الخطية.

ومن الصعوبات التي تواجه استخدام هذا النموذج في تقييم المشاريع والبرامج العامة هي:[1]

أ- صعوبة معرفة كمية أو قيمة المنافع المعنوية التي تصاحب تنفيذ المشاريع والبرامج العامة، أو تلك التي تعقب تنفيذها بمدد معينة، كارتفاع الروح المعنوية لأفراد المجتمع، زيادة ولاءهم للحكومة، زيادة حماسهم واندفاعهم في تنفيذ الأعمال الموكلة إليهم، زيادة شعورهم بالانتماء والمواطنة، قلة التذمر لدى أفراد المجتمع، قلة نسب التهرب الضريبي وغير ذلك.

ب- صعوبة معرفة التكاليف المعنوية التي تترتب على تنفيذ مشروع أو برنامج عام معين، مثال ذلك الأضرار النفسية التي يتعرض لها مجموعة من المزارعين الذين يفقدون مزارعهم لإنشاء مستشفى عام أو جامعة، أو لمرور سكة حديد فيها، فضلاً عن قيام الحكومة بتعويضهم عنها، وكذلك الحال عند هدم عدد من الدور السكنية لتوسيع شارع عام في وسط المدينة، فإن أصحاب هذه الدور سيتعرضون لأضرار نفسية ومادية كبيرة يصعب تقديرها والتعويض عنها.

ج- صعوبة تحديد ومعرفة تكاليف ومنافع الفرص البديلة أو المشاريع البديلة التي يمكن تنفيذها بنفس الموارد والإمكانيات المادية والبشرية المتاحة بدقة.

رابعاً: توقيتات التقييم

هناك ثلاثة أوقات للتقييم تم تحديدها وهي: [2]

1- التوقيت القبلي:

يتم قبله تنفيذ المشروع حيث ندرس ضرورة تنفيذ المشروع وتوضيح تفاصيله والنتائج المتوقعة منه ومدى ملامسه المشروع وقيمته كذلك وضع مؤشرات تقييم لقياس تأثير المشروع في التقييمات اللاحق ويعد التخطيط القبلي وصف لما هو متوقع وتحليله ووضع سيناريوهات والتوسل الى صيغه للتعامل مع كل من هذه السيناريوهات وذلك بتشخيص دقيق وواسع الافكار المحتملة والمتوقعة بطريقه مفيدة وقابله للتطبيق حيث يساعد على ربط القرار غير المؤكد الذي نتخذه اليوم بما يمكن أن يحدث من احداث كاسر لهذا القرار في المستقبل حيث تساعد هذه الاحتمالات وضعيه الخطط الاستراتيجية والمؤثرين في المنظمة على مواجهه التوقعات المستقبلية والاستعداد لها.

منتصف المدة أو التقييم المتزامن ويجري في منتصف مده تنفيذ المشروع حيث يهدف هذا التقييم الى فحص الانجازات وتنفيذ المشروع بالتركيز على الكفاءة والارتباط مستندا الى النتائج

(1)محمود عبد الفتاح ، دراسة الجدول المالية لمنشئات الصغيرة والمتوسطة، الطبعة الأولى، المجموعة العربية للتدريب والنشر مصر، القاهرة، 2012 ،ص 98.

(2)محمد محمود العجلوني، سعيد سامي الحلاق، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، عمان، الأردن، 2011، ص 280.

فضلا عن مراجعه خطه العمل وتعديلها وفقا للنتائج حيث تساعد نتائج التقييم الجهات المعنية على اتخاذ القرار ومتابعه الاداء

2- التقييم البعدي:

يجري بعد فتره زمنيه من انتهاء تنفيذ المشروع ويركز على الكفاءة والفاعلية والاثر والاستدامة استنادا الى نتائج التقييم ويهدف هذا التقييم الى استخلاص الدروس المستفادة والتوصيات للجهات المعنية بتخطيط المشاريع المستقبلية وتنفيذها بشكل اكثر كفاءه وفاعليه ونلاحظ بمناسبه ان التقييمات هذه لا تعوض احداها عن الاخرى فقط بعض المشروعات لاستخدام التقييمات الثلاثة حسب وقته.

3- مشاركه المساهمين في التقييم

يمكن ان تكون مشاركه واسعه النطاق لتشمل مجموعه كبيره من موظفي المشروع والفئات المتأثرة بالمشروع والشركاء وغيرهم ويمكن بدلا من ذلك ان تستهدف مجموعه واحده او اثنين من المجموعات.[1]

المبحث الثاني : قياس كفاءة الأداء والتقنيات المستخدمة في المخازن

أولا: الجرد:

تعني بهذه العملية هي جرد وحصر المخزون الفعلي وتدقيق الرصيد والتأكد منه كما ونوعا وهل انه موجود في هذه المدة والتأكد أيضا من الجودة والاعتماد على ذلك على ضوء نتائج الجرد الفعلية ، أي بمعنى أخر هو عبارة عن اعادة مراجعة الكميات المخزونة من الأنواع المختلفة بطريقة منتظمة أو غير منتظمة دفترياً وواقعياً، وتهدف عملية الجرد هذه إلى التأكد من أن الرصيد مطابق للمخزون الفعلي وعند اكتشاف أي محاولة للسرقة او الغش أو الاختلاس فضلا عن اكتشاف نقاط القوة والضعف والعمل على تطوير نقاط القوة وتقليل نقاط الضعف واتخاذ القرارات الصحيحة في هذا المجال ولكي تنجح عملية الجرد لا بد أن تشمل جميع الأنواع وأن تتوقف عمليات الصرف والاستلام والتسليم والإبدال حتى تنتهي عملية الجرد و أن نقوم بتحديد الجهة المسؤولة عن الجرد وأن يكون هناك وصف دقيق لأنواع المواد المخزونة ووحدات القياس المختلفة لأنواع المواد المخزونة.[2]

تستخدم سياسة مراقبة المخزون في عملية الجرد سواء كان بصورة مفاجئة أو بشكل دوري أو مستمر وان تكون هناك مستندات تثبت فيها نتائج الجرد الحاصل ومن أمثلتها قوائم الجرد او مستندات الجرد التي توضح ارقام وتواريخ بطاقات الجرد والترميز ووصفه وموقعه المخصص في المخزن والوحدة الخاصة بالصرف وحجم الكمية الموجودة بالمخازن، والفوارق التي تعكس الفوائض أو العجز وسعر الوحدة الواحدة وقيمة المخزون الحقيقية، تعد قائمة الجرد بمثابة تقرير حقيقي يتضمن معلومات دقيقة عن الواقع العملي كما يمكن تقييم الوضع الخاص بالمخازن وتصحيح أي خلل يتم اكتشافه والعمل على تطوير نظام الخزن بما

(1)محمد هاشم خواشكيه، دراسة الجدوى للمشروعات الصناعية ، دار الثقافة للطبع والنشر والتوزيع ، ط1، عمان،الأردن،2005، ص 420.
(1) عز الدين فراح، الصناعات الغذائية في المصانع والمنازل ، القاهرة، دار الفكر العربي،1997،ص60.

يتلاءم مع التغيرات التي تحدث في هذا المجال، اذ تمثل عملية الجرد الذي يتم بصورة دورية أو بصورة مفاجئة الوسيلة الصحيحة التي يكون من خلالها توفير البيانات والمعلومات عن الواقع الحقيقي لسير العمل والوصول إلى النتائج التي يمكن في ضوئها اتخاذ القرارات المتعلقة بتطوير العمل في المخازن [1] .

ثانيا: الفحص :

تعد عملية الفحص من الوسائل الهامة لعملية القياس التي تعتمد عليها الإدارة في المخازن وتهدف عملية الفحص إلى الرقابة على الجودة والتأكيد على مدى صلاحية المواد أو الأصناف للاستخدام ومطابقتها للمواصفات المحددة في أوامر التوريد وبطاقة الصنف، والفحص قد تقوم به جهة من خارج المخازن تكون متخصصة أو القسم المختص في المؤسسة أو لجنة فنية مكلفة بذلك وتتم عملية الفحص من خلال تحليل المواد في المختبرات والتعرف على مكوناتها ومحتواها ومدى صلاحيتها ومطابقتها للمواصفات المطلوبة أو عن طريق إجراء تجارب متعددة على الآلات والمعدات من اجل التعرف على الكفاءة المطلوبة في الأداء وسلامتها من الكسر أو العيوب في بعض أجزائها المهمة أو يكون هناك اختلاف في مواصفاتها التي تم تحديدها ، وتستخدم في اجراءات الفحص للأجهزة والمعدات الخاصة بذلك وتتم عملية الفحص قبل استلام الأنواع والاصناف في المخازن وحتى قبل أن تخرج من المخازن إلى الإدارات التي طلبتها لها اذ يتم التحقق من سلامة البضاعة المطلوبة ومناسبتها للاستخدام المطلوب وخاصة بعد مرور مدة طويلة على خزنها ، ويستعان بقسم الفحص لأجراء اختبار على فائض المنتجات والمواد التي تعرضت للتلف من اجل تقدير قيمتها وكتابة تقرير مفصل بشأنها ، وبعد الانتهاء من عملية الفحص تدون نتائج الفحص بتقرير مفصل وتمثل هذه النتائج المعلومات المهمة التي يتم على اساسها اجراء عملية التقويم للمخزون واتخاذ كافة الإجراءات الضرورية بشأن سير العمل المخازن. [2]

ثالثا: الكلفة:

تتم عملية مراقبة الكلف من خلال كتابة كل ما يتعلق بتكاليف المواد أو تكاليف الشراء والتخزين ومتابعة أي تطور قد يحدث على مستوى التكاليف زيادة أو نقصان، ويتم ذلك من خلال إجراء محاسبة التكاليف التاريخية التي تعني بتحليل الإيرادات والمصروفات وربطها وتحميلها على الوحدات بدلاً من ربطها في مدة معينة وذلك حتى يمكن تحقيق الرقابة على النفقات وتلافي حدوث الإسراف وتقليل الخسائر وزيادة الربح.

كذلك تتم عملية الرقابة عن طريق محاسبة التكاليف التي تتم من خلال إجراء البحوث العلمية وإعداد الميزانيات التقديرية التي يحدد فيها المصروفات المختلفة لجميع أنشطة المخازن مقدماً عن مدة زمنية محددة ومراقبة الصرف في ضوء هذه الميزانيات التي تم وضعها مقدماً ، تهدف محاسبة التكاليف إلى الرقابة على عناصر كلفة المواد المتمثلة في تكاليف الشراء

(2) عز الدين فراح، مصدر سبق ذكره ،ص60.
(3) أيمن سليمان ازهرة، الصناعات الغذائية، دار الشروق للنشر، بدون سنة نشر، عمان، الأردن،2002،ص36.

والاستلام والفحص والاحتفاظ بالمخزون والإمداد والنقل الداخلي والخارجي والتأمين والمصاريف الإدارية والخدمية وغيرها من التكاليف، وهناك عدة وسائل لمحاسبة التكاليف في الواقع العملي منها المستندات التي تدل على الوارد والمصروف التي تستخدم للقيود المحاسبية في السجلات ومن أمثلتها أوامر التوريد ومستندات الاستلام ومستندات المواد وإشعار الخصم ...الخ وسجلات رقابة المخزون الذي يخصص فيه صفحة أو بطاقة لكل صنف وسجل حساب رقابة حساب المجموعات وسجل حساب الرقابة الرئيسي للمواد والمخازن الذي يتضمن جميع المواد في الوحدة، وعادة ما تتبع عدة أساليب في قياس أداء المخازن ومن هذه الأساليب: [1].

1- حساب النفقات الفعلية ومقارنتها بالنفقات التخطيطية في الميزانية التقديرية لأعمال إدارة المخازن.

2- معدل النمو في تكاليف التخزين من أجل معرفة التغيرات التي تحدث من أجل اتخاذ قرار بالترشيد وضبط أي اختلال.

3- قياس مدى التزام إدارة المخازن بالتكاليف المخططة للتخزين خلال مدة زمنية معينة.

ومن الأساليب الأخرى لقياس الأداء: هناك مجموعة من الأساليب التي تستخدم في قياس أداء المخازن خلال فترة معينة وأهم هذه الأساليب:

أ- تحديد معدل دوران المخزون : يكون ذلك من خلال احتساب معدل دوران المخزون خلال مدة معينة وهو ما يساوي مجموع المنصرف من الأصناف خلال فترة معينة يكون مقسوماً على متوسط مخزون المواد خلال الفترة وبالنظر لأن هذا المعدل قد يكون مشوها فالأفضل أن يحسب معدل دوران المخزون لكل نوع لوحده حتى يمكن معرفة الانواع الراكدة ومن ثمَّ تلافي تجميد رأس المال في شراء مثل هذه الانواع بقدر أكبر من حاجاتها.

ب- وان قياس نسبة التالف من المواد المخزونة، اذ يحدث لبعض المواد تلف يكون نتيجة لعدم توفر المواصفات الفنية أو لعدم تداول المواد وحفظها بصورة صحيحة وتستخدم في قياس ذلك المعادلة الأتية:

معدل التالف من المواد = المواد التالفة بالكمية خلال مدة الخزن مقسوماً على إجمالي المواد المخزنة.

ومن خلال هذا المعدل يمكن قياس كفاءة التخزين في تخفيض معدل الفاقد الذي يعد من أهم العوامل التي تؤثر على التكاليف المتعلقة بإنتاج السلعة او الخدمة في المؤسسة، وان كفاية المخزون من المواد اذ يستعمل هذا المؤشر للدلالة على مدى توافر المواد المخزونة بشكل كافي ويكون احتسابه من خلال قسمة كمية المواد المستعملة فعلا خلال مدة زمنية معينة على متوسط الاستعمال الشهري [2]

(1) أيمن سليمان ازهرة، الصناعات الغذائية، دار الشروق للنشر، بدون سنة نشر، عمان، الأردن،2002،ص36.
(2)عبد الرحمن متولي، هيكل الواردات الغذائية وأفاقها، مجلة المغرب اليومي، المغرب،2010، ص27.

رابعا: تصحيح الاختلال وتقنيات تسيير المخزون:

1- تصحيح الاختلال:

تعني عملية تصحيح الاختلال أن يتم اتخاذ الإجراءات الضرورية المتعلقة بتصويب الأعمال وإعادة الأمور إلى مسارها المرسوم مسبقاً وهذا لا يأتي إلا بعد اجراء مقارنة نتائج قياس الأداء الفعلي في الواقع العملي بما تتضمنه الخطط والبرامج والسياسات والأنظمة المقررة في المخازن بالمعايير التي سبق وإن تم تحديدها سواء أكانت معايير كمية أم نوعية وتحديد الأسباب الفعلية التي أدت إلى حدوث هذه الاختلالات والتي قد تكون ناتجة عن سوء اعداد التخطيط أو عدم التنفيذ بالصورة الصحيحة أو لظروف طارئة خارجة عن إرادة وإمكانات المؤسسة والقائمين على العمل في هذه الانشطة وغالبا ما يتم إتباع جزء من الإجراءات التصحيحية الأتية : [1].

أ- تعديل الخطط والبرامج الخاصة بعملية التخزين والتي هي محل التنفيذ وذلك في حالة ما ويكون سبب الاختلال هو عدم سلامة هذه الخطط والبرامج.

ب- ضرورة القيام بإجراءات التعديل في المخزون سواء فيما يتعلق بالنوع أم المصدر أم طريقة الحصول عليها أم اساليب الحفظ.

ج- إجراء التعديل المناسب في أساليب وطرق تخزين المواد وتشغيل المعدات في العمل المخزني.

د- اتخاذ إجراءات التعديل في نظام الاختيار والتعيين والتدريب والتنمية والترقية والنقل أو في نظام الإشراف أو نظام الأجور والحوافز وذلك عندما يتضح من الدراسة أن أسباب الانحراف هي سوء التنفيذ.

ه- أن تتم إعادة النظر في الأنظمة والقوانين والتشريعات التي يتم العمل بها في إدارة المخازن سواء فيما يتعلق بالحفظ أو الاستلام أو الفحص أو أمور أخرى هي التي قد تكون سبباً في حدوث الانحرافات.

2- تقنيات تسيير المخزون:

يعتمد نجاح أي مشروع إذا كان يحتاج بالضرورة إلى تقنية معينة تضمن له تحقيق ذلك، ولو حددنا هذا المقصود عبر حدود المؤسسة، فانه يمكن القول بأن المؤسسة ومهما كان تنوع نشاطها ومستوى التعامل الخاص بها ووزنها، فهي مؤسسة وجدت لغرض تحقيق منفعة معينة تضمن بها مدة زمنية طويلة، والمؤسسة في محيطها الداخلي لها مصالح متعددة وأقسام ووظائف، وبالتالي تتعدد تقنيات واستراتيجيات التسيير بها.

ويعرف تسيير المخزون بأنه فرع من فروع العلوم الاقتصادية والادارية، فهو يهتم بدراسة وبيان الأساليب الخاصة بالتخطيط والتنظيم للأعمال التي تؤدي إلى تدفق البضائع وفق الكميات و الاسعار المطلوبة، وتتجسد هذه الأساليب في الإجراءات التي تقوم بها إدارة المخازن لضمان السير الممتاز لأنشطتها وذلك من خلال الوفاء بتعهداتها اتجاه عملائها وتكريس العمل على ضمان استقرار مكانتها في السوق، لذا فإن تسيير المخزون يهتم بعملية التموين بالمواد

(3) ثريا الماحي، استراتيجية المنافسة والابداع في مؤسسات الصناعات الغذائية في الجزائر بين الواقع والمأمول، الملتقى 17الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجية التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، 2011،ص98.

الأولية والسلع والمنتجات التي تعد من أهم الاجزاء في موجودات المخازن، وايضا استلام الواردات وخزنها في مخازن تتوافر فيها شروط الحماية من المخاطر التي يمكن ان تحدث فضلا عن هذا فإنه يهتم كثيرا باستمرار الامدادات لمختلف الاتجاهات تطلبه من كميات في الوقت والمكان المناسبين مع الأخذ بنظر الاعتبار المستوى المناسب للمخزون لتفادي التأثير السلبي.

خامساً: الوثائق اليدوية المستعملة في تسيير المخزون:

1- **طلب التموين الداخلي:** وهو الذي يتم تحريره من قبل أمين المخزن بطلب نوع خاص من السلع وتسجل فيه حجم الكمية المطلوبة ورمز المادة واسم المادة ويوقع عليه مسؤول المخزن ومدير المخزن.

2- **وصل استلام المواد**: وهي مستند تأكيد دخول مواد وانواع جديدة إلى المخزن ويسجل فيه كل البيانات لخاصة بالاستلام والتي تمثل السلع الكميات، السعر، المورد، رقم وتاريخ المستند، وتاريخ الاستلام وفي الأسفل توقيع مدير المخزن وامين المخزن.

3- **المستند:** هو وثيقة تتضمن كل التفاصيل المتعلقة بالمواد التي تم ارسالها من الأسعار، وشروط التسليم، الكمية، المبلغ الصافي وحسب الأرقام.

4- **مستند الاخراج:** يعتمد كل ما يخص البضاعة الموضوعة للخروج من المخازن وتكتب فيه المعلومات المطلوبة، جهة المستند، رقم او رمز المادة الخارجة وكميتها والسعر الكلي، توقيع مسؤول المخزن اسم المستلم وتوقيعه وتاريخ الاستلام.

5- **مستند الإرجاع**: ويقيد في هذا المستند المواد التي تم اخراجها من المخزن ووجد انها فائضة عن الحاجة ولا تتطابق مع الطلب، والمعلومات المدونة في المستند: التاريخ، الرمز، رقم وصل الخروج، الكمية الخارجة، الكمية الداخلة، السعر، والكمية التي تم ارجاعها[1].

6- **بطاقة الدرج**: وهي البطاقة التي توضع مع كل صنف من البضاعة وبها المعلومات التالية: المخزن، الجناح، التعيين المرجع أو الرمز [2].

7- **بطاقة المواد المخزونة**: تحتفظ المخازن ببطاقة المواد المخزونة في مكان واحد، ويتحدد هذا المكان حسب الظروف المناسبة في المؤسسة، وحسب الغرض الذي من أجله يحتفظ بالبطاقة فضلاً عن ذلك لابد من الاحتفاظ بسجلات المخازن وبطاقات المواد المخزونة قريبا من المخازن، وذلك من اجل تحقيق الاتصال الوثيق بين الموظفين الذين يعملون فيها وبين رجال التخزين المسؤولين عن استلام المواد وصرفها وشحنها وتحتوي بطاقة المخزون على البيانات التالية:

أ- توضيح ومراجعة الكميات الداخلة والخارجة.

ب- المستويات الطبيعية للمخزون والذي يجب أن تكون متوافرة في أي وقت، على الرغم من أن الكميات الواجب إضافتها على فترات مستمرة تكون قد تمت أضافتها بانتظام إلا أن الفكرة من

(1) فوزي عبد الر ازق، موقع على شبكة الانترنت:http://www.mdipi.gov.dz/

(2) عبد الرازق فوزي ،الهيمنة الاقتصادية والاجتماعية للصناعة الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي- دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر،2008، ص38.

هـذه المسـتويات هـي ضـمان لاي طـارئ او ضـد أي احتمـال لانخفـاض الكميـات المخزونـة عـن الرصيد المتوسط.

ج- السعر: ويعني أن البطاقة يمكن أن تستخدم قائمة اسعار وبالذات إذا تم تقييد الاسعار.

المبحث الثالث: المعايير المستخدمة الاقتصادية والفنية فى تقييم كفاءة الأداء

اولاً: القيمة المضافة:

يعـد معيـار القيمـة المضـافة مـن المعـايير الاقتصـادية التـي يمكـن الوصـول بوسـاطتها علـى مـدى كفـاءة الوحـدات فـي اسـتخدام مـوارد المتاحـة ، ومـما يعكـس عـن قيمـة مـا اضـافته الوحـدات الاقتصـادية والخدميـة التـي تسـتخدم الأنشـطة الذاتيـة كافـة والممـول اليهـا مـن بـاقي المؤسسـات الأخـرى لغـرض الإيفـاء بالتزاماتهـا الـى الإقـرار لتقـديم افضـل مسـتوى مـن الاشـباع ، كونهـا أحـد واجباتهـا الأساسـية اتجـاه رعاياهـا ، ومـن ثـم قيـاس مسـاهمة المؤسسـات الخدميـة لتكـوين الـدخل القومي ومدى تحقيق الكفاءة وعلاقتها بالأسلوب الأمثل [1]

معايير القيمة المضافة = قيمة الإنتاج – قيمة مستلزمات الإنتاج

إنّ مـا يميـز هـذا المعيـار اسـتخدامه بـأكثر فـي عمليـة تقيـيم الأداء الاقتصـادي وإن أهـم مـا يميـزه بصفه عامة في عملية التقييم الأداء في المميزات التالية:

أ- عـدم تـأثير بتكـاليف مسـتلزمات الإنتـاج الخدمـة منهـا أو السـلعية كمـا تتـأثر بهـا الأربـاح والمبيعـات والإنتاج بصفة عامة .

ب- القيمـة المضـافة : تمثـل مقـدار مـا أضـافته المنشـأة أو الوحـدة الاقتصـادية الـى النـاتج المحلـي الإجمـالي ، ممـا يعكـس عـن القـيم المتحققـة منـه، كلمـا ارتفعـت القيمـة المضـافة يـدل علـى زيـادة مسـاهمتها فـي الدخل الذي يعود الى أفراد المجتمع بوصفهم أصحاب عوامل الإنتاج.[2]

الجدول (1) معيار القيمة المضافة لمخازن والاقضية في محافظة واسط 2010-2015

السنوات	قيمة الإنتاج	قيمة المستلزمات الإنتاج الاجمالية	القيمة المضافة
2010	38370232	9980240	28389992
2011	41103571	14257440	26846131
2012	46348715	20367760	25980955
2013	49408523	29096800	20311723
2014	72895978	41566840	31329138
2015	76640610	59381200	17259410

(1) أحمد عبد الله سلمان الوائلي، اختيار مؤشرات ومعايير تقويم الأداء الاقتصادي والمالي- دراسة تطبيقية لشركة صناعة الاصباغ الحديثة- قطاع مختلط، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2003، ص40.
(2) محمد هشام خواجيك، دراسة الجدوى للمشروعات الصناعية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2004، ص471.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الرسمية من وزارة الزراعة، مديرية محافظة واسط، قسم التخطيط والمتابعة، وكميات الإنتاج الزراعي للمدة 2010-2015.

يبين لنا الجدول أعلاه قيمة الإنتاج السنوي لمحافظة واسط من المحاصيل الزراعية الاجمالية فضلاً عن الإيرادات السنوية المستحصله من المنافذ الحدودية وغيرها من الأنشطة الإنتاجية أما مستلزمات الإنتاج تشمل (المستلزمات السلعية، والمستلزمات الخدمية)، إذ يلحظ عن طريق الجدول (1) أن القيمة المضافة لسنة 2010 بلغت (28389992) دينار ، أذ يتبين هذه النسب مقدار التغير الحاصل للسنوات القادمة يكون نتيجة اتخاذ إجراءات من قبل وزارة التجارة تكون هذه الحصص التموينية هي مخصصة إلى أصحاب الدخل المحدود الذي تتراوح دخولهم بين 750 الف دينار للعائلة الواحدة ، أما في سنة 2011 بلغت القيمة المضافة (26846131) إذ تعد هذه النسبة منخفضة بسبب ضعف الدعم الحكومي في تلك السنة بسبب العجز المالي في الموازنة الاتحادية ، أما في سنة 2012 بلغت القيمة المضافة (2598095) إذ تعد هذه النسب كذلك نحو الانخفاض بسبب العجز المالي في الموازنة التشغيلية ،فضلاً عن قلة الاهتمام في الجوانب الغذائية من قبل الحكومة والاكتفاء بالمشاريع التشغيلية الأخرى كالاجور والمرتبات المالية الخاصة التي تمس الأنشطة السيادية ،أما في سنة 2013 بلغت (203117233) إذ استمرت بالانخفاض بسبب التغلب في الأسعار على المستوى الدولي والإقليمي والاكتفاء بتوصيات صندوق النقد الدولي من رفع الدعم الحكومي للخدمات الحكومية كافة على الرغم من الزيادة السكانية ،أذ بلغت ما مقداره (2.7%) كل هذه الاعداد من الزيادة في السكان تحتاج الى رعاية أوليه فضلاً عن توفير الغذاء اللازم لها وكل هذه الخدمات تحتاج الى بنى تحتية ، إذ تلاحظ افتقار إدارة المخازن الى الأسس التنظيمية كافة في المحافظة ، وقلة التوسع في إنشاء مخازن ذات مواصفات عالمية ،أما سنة (2014) بلغت مقدار القيمة المضافة (31329138)أذ تعد هذه النسبة هي الأعلى بين سنوات الدراسة ويعود ذلك الى زيادة التخصيصات المالية خصوصاً في الثلث الأخير من تلك السنة بسبب أزمة داعش التي احتلت ثلث مناطق العراق مما أدى الى زيادة اعداد النازحين الى مناطق الوسط والجنوب من البلد ولا سيما في محافظة واسط إذ سعت الدولة الى زيادة الجهود الخدمية الى سكان تلك المناطق مما زاد من أعباء الإدارة العامة للمخازن من ما تعاني من ضعف التخصيص المالي فضلاً عن ضيق المساحات وخروج المخازن عن الخدمة بسبب تجاوزها العمر الاقتصادي كل هذا أثر بصورة مباشرة على جودة المواد الغذائية ،أذ تعاني أكثر المواد من تلف جزئي بسبب سوء التخزين على الرغم من قلة المدة المخصصة بين مدة التخزين والتوزيع، أما سنة 2015، أذ بلغت مقدار القيمة المضافة (17259290) تعد هذه النسبة هي الأكثر انخفاضاً لسنوات الدراسة ويعود ذلك الى ضعف التخصيص الحكومي والاعتماد على وجبات الطوارئ في توزيع الحصص التموينية بسبب سيطرة الجماعات الإرهابية على المخازن في محافظة الانبار التي تعد الأولى لإنتاج محصول الحنطة الذي يعد من الحبوب الاستراتيجية ذات الأثر المباشر على حياة الناس كون محافظة الانبار تحتل المرتبة الأولى بين محافظات العراق في انتاج المحاصيل

الاستراتيجية (الحنطة والشعير) وامتلاكها مساحات واسعة للخزن والتدوير ، إذ يقابل وذلك ضعف الحكومة المركزية بالتوجه نحو امتلاكها مخازن واسعة والاكتفاء على تعويض العجز عن طريق الاستيراد من الدول المجاورة لسد النقص الحاصل مما أثر على المستوى الاقتصادي وخصوصاً الناتج المحلي الإجمالي .

وتم استخدام معيار القيمة المضافة لإدارة مخازن محافظة واسط ،وبيان قدرتها على خلق قيم جديدة متولدة من العمليات الإنتاجية، ومدى قدرتها على أضافة تكوين الناتج القومي والدخل القومي ، إذ يلاحظ بلغت القيمة المضافة أعلى مستوياتها في سنة 2014 إذ بلغت (31329138) وتعد هذه النسبة هي الأعلى السنوات كافة ،ويعود ذلك بسبب عدم استقرارها ترتفع احياناً وتنخفض اعتماداً على قيم مستلزمات الإنتاج كل هذه أثر مباشر على المتغيرات المستقلة (استهلاك والاستثمار والإنتاج والأجور)، ويتبين من ذلك هناك تذبذب في قيم ومستلزمات الإنتاج السنوية وهذا يعود الى القرارات الحكومية مما اثر على رسم سياسة استراتيجية بعيدة الآمد في خلق توجيهات نحو أقامت مخازن جديدة سعياً منها الى تطوير مخصصات البطاقة التموينية كشرط أساسي منها لتوفير الغذاء الى الافراد داخل البلد كل هذه التطورات تعطي انطباع حول السياسة الاقتصادية المستقبلية للبلد عن طريق التوسع في زيادة المخصصات البطاقة التموينية الى الافراد بغية توفير بيئة آمنة لبعض شرائح المجتمع الذين هم دون حد الكفاف ويلاحظ من ذلك ضعف الأجهزة الإدارية في محافظة واسط عن التوسع في فتح قنوات جديدة الاستحداث أساليب أكثر أمان عن طريق استغلال نقاط القوه التي تمتلكها محافظة واسط كثاني منتج الى أحد المفردات الأساسية في البطاقة التموينية من السلع الوسيطة من الحبوب الاستراتيجية المهمة (الحنطة والشعير والذرة) كون الأخيرة تعد عاملاً مهماً كمادة غذائية أساسية لأكبر شريحة ممكنة في المحافظة ، فضلاً عن اكتفائهم بالأساليب التقليدية من عملية التوزيع المباشر لمفردات الغذائية من البطاقة التموينية كافة من المخازن الى الوكلاء وافتقارهم الى سياسة الرقابة الدورية لفروع التجزئة في المحافظة كافة.

ثانياً: الكفاءة الإنتاجية :

يبين لنا هذه المعيار قدرة المخازن على استيعاب أكبر كميات من المواد المستهلكة من مفردات البطاقة التموينية ، إذ تعد الكفاءة هذا عنصر أساسي في تحقيق أكبر كميات ممكنة من القدرة الاستيعابية لمفردات الغذائية من أبناء المحافظة كافة ، فهي هنا تؤدي الى زيادة المخزون الغذائي الصافي المعد للاستهلاك المباشر لأكبر مدة ممكنة ،رغبة منها الى زيادة الفائض الغذائي كخطوات أولية نحو التميز بين الاستراتيجي كل هذا يعد بسبب التقلبات في الأسعار المواد الغذائية بسبب التغير في مخزون الحبوب الاستراتيجية على مستوى الدولي ، وللقياس مستويات الكفاءة الإنتاجية (دور المخازن) أهميتها الخاصة في رسم السياسات والمناهج التنموية لأنها تعين المختصين لبيان نقاط القوة والضعف في الأنشطة الخدمية لكافة اقسام التميز بين وحدات النقل داخل المحافظة لكافة المشاريع الخدمية للقطاعات الغذائية داخل المحافظة كونها

تمس أكبر قدر ممكن من تغذية الافراد من ذوي الدخل المحدود داخل مركز المحافظة والبالغ عددهم (1484530) [1]، في الجدول الآتي يمكن توضيح درجة الكفاءة في مخازن محافظة واسط للمواد الغذائية مع بيان قدرة استغلال وحماية منتجات الغذائية لأكبر صورة ممكنة كونها مدعومة من قبل الحكومة وتعطى بأسعار رمزية جداً الى الافراد المستحقين.

الجدول (2) درجة الكفاءة في مخازن محافظة واسط للمواد الغذائية للمدة 2010-2015

السنوات	قيمة المضافة	قيمة الإنتاج	درجة الكفاءة الانتاجية
2010	**28389992**	**38370232**	**0,73**
2011	**26846131**	**41103571**	**0,65**
2012	**25980955**	**46348715**	**0,56**
2013	**20311723**	**49408523**	**0,41**
2014	**31329138**	**72895978**	**0,43**
2015	**17259410**	**76640610**	**0,22**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وحدة التخطيط والمتابعة لشعبة إدارة المخازن في محافظة واسط للمدة 2010-2015.

يبين لنا الجدول (2) درجة الكفاءة الى مخازن المواد الغذائية في محافظة واسط ، يبين لنا أنه يسير باتجاه غير مستقر ومتذبذب لكافة سنوات الدراسة 2010-2015، أذ يبين عدم استقرار النتائج النهائية لمعيار درجة الكفاءة بصورة عامة ، أذ يلاحظ في سنة 2010 بلغت مقدار الكفاءة الإنتاجية (0,73) إذ تعد هذه النسبة هي الأعلى سنوات الدراسة كافة ، ويعزز هذا الاكتفاء الى زيادة الاهتمام في مفردات البطاقة الوطنية ، مما يعكس مقدار الارتفاع والانخفاض القدرة التخزينية لمدات أطول عن المدة المعتاد عليها وعادةً ما تكون محدودة أقصر مدة ممكنة (3) أيام من قبل وزارة التجارة ويعود ذلك الى تدني مستوى المخازن وعدم وجود وحدات تبريد مركزية تتناسب مع صلاحية وحدة التخزين للمواد الغذائية حسب اصنافها ففي سنة 2010 بلغ مقدار التخزين (7) أيام كحد اقصى من الكفاءة الإنتاجية لوحدات التخزين والنقل في مركز المحافظة، أما في سنة 2011 بلغت درجة الكفاءة الإنتاجية (0,65) ويعزز هذا الانخفاض عن السنة السابقة بنسبة التغير بلغت (0,10) مما يعني انخفاض وحدة التخزين في إدارة المخازن لمواد الغذائية كافة ، على الرغم من تحديدها من قبل المؤشرات العالمية والبالغة كحد أقصى (180) يوم كون هذه المهام تعد من مهام الدعم الحكومي المجاني للأفراد المستحقين بصورة مباشرة ، أما في سنة 2012 بلغ مقدار درجة الكفاءة الإنتاجية (0,56) مما يعني انخفاض بنبة تغير بلغت (0,13) مقارنة بالسنة السابقة ، مما يدل على انخفاض مدة التخزين نتيجة عدم وجود المكان المثالي لوحدات التخزين، في إدارة المخازن العامة في محافظة واسط ، أما في سنة 2013 بلغ درجة الكفاءة الإنتاجية للمخازن (0,41)، أي بنسبة بلغت (100%) وتشمل هذه النسبة خروج

(1) أحمد براهيم محمد، دور المنشأة الصناعية الصغيرة في عملية التنمية في العراق للمدة 1990-2013، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد78، 2009، ص169.

المخازن عن الخدمة الاقتصادية في فصل الصيف والشتاء إضافة إلى وحدات النقل والتفريغ داخل المخازن العامة وتمويل تلك التكاليف على عاتق الافراد بمقدار (50) دينار لكل حصة فرد ، أما في سنة2014 فقد بلغت مقدار الكفاءة الإنتاجية (0,43) أي بنسبة تغير بلغت (0,04-) عن السنة السابقة وتعود هذه الزيادة باستغلال أكبر مساحات ممكنة على الرغم من انخفاض الكفاءة الإنتاجية للمخازن عن السنوات السابقة ويكون ذلك بسبب استغلال المساحة الكلية بمقدار (2412م2) لكافة مساحة المخازن في محافظة واسط بشقيها التجهيزية والاولية ، أما في سنة 2015 بلغت درجة الكفاءة (0,22) أي بنسبة تغير (0,48) عن السنة السابقة ويعد هذا التغير هو انخفاض معلوم فضلاً عن انعدام وسائل التخزين المركزي في المحافظة فضلاً عن خروج المخازن عن الطاقة الإنتاجية والبالغة عددها (13) مخزن فعلي من أصل (41) مخزن خدمي.

ثالثاً: معيار تحليل معيار إنتاجية رأس المال:-

من خلال هذا المعيار يمكن بيان مدى مساهمة الوحدة النقدية من رأس المال المستثمر لدى إدارة المخازن في محافظة واسط في خلق مقدار معين من قيم الإنتاج [1]، ويعد من ضمن المعايير الجزئية للتخلص من التعدد في أسعار عوامل الإنتاج، اذ يفسر هذا المعيار العلاقة بين كميات الإنتاج ورأس المال المستثمر في العملية الإنتاجية ، اذ يبين الدلالة على كفاءته في قيم الإنتاج، ويتم قياسه وفق قانون معيار إنتاجية رأس المال ويكتب بالصيغة التالية:[2]

معيار إنتاجية رأس المال= قيمة الإنتاج/ رأس المال × 100

وتقصد هنا برأس المال الآلات والمعدات ورأس المال النقدي

الجدول (3) إنتاجية رأس المال للمدة 2010-2015

السنوات	قيمة الانتاج	رأس المال	نسبة التغير
2010	**38370232**	**467823750**	**0,082**
2011	**41103571**	**66442500**	**0,618**
2012	**46348715**	**954738750**	**0,048**
2013	**49408523**	**1363912500**	**0,036**
2014	**72895978**	**1948445625**	**0,037**
2015	**76640610**	**2783493750**	**0,027**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات شعبة المخازن في محافظة واسط للمدة 2010-2015.

(1) عبد الغفور حسن كنعان، وآخرون، تقييم كفاءة الأداء الاقتصادية للشركة العامة لصناعة الادوية في نينوى للمدة 2002- 2007 –دراسة تحليلية ومقارنة ، مجلة تنمية الرافدين ، المجلد 32، العدد 99، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2010،ص6.

(2) أحمد يحيى جودة وادي الزركاني، تقويم أداء مصنع المنار التابع لمنشأة AFICO للمدة 2016/1/1- 2017/11/30، بحث مقدم ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء،2018، ص67.

من خلال الجدول (3) يبين لنا مساهمة رأس المال في بيان مقدار إنتاجية رأس المال المستثمر لسنوات الدراسة كافة ، أذ يلاحظ استخدامه عنصرين مهمين من مستلزمات الإنتاج الأساسية (رأس المال والموجودات) في وحدة المخازن في محافظة واسط، مما يعكس الدور الفعال الذي تلعبه الموجودات الثابتة والمتغير في عملية تقييم الأداء الاقتصادي للمنشأة ، أذ يلاحظ في سنة 2010 بلغت إنتاجية رأس المال (0,012) ويعود هذا الانخفاض الى قيم الإنتاج بسبب السياسة الزراعية فضلاً عن توفير العناصر الأساسية من مفردات البطاقة التموينية التي تعد حاجات أساسية تم استثمارها من قبل وزارة التجارة التي تعد من مهامها الخدمية أتجاه رعاية الافراد، أما في سنة 2011 ، إذ بلغ إنتاجية رأس المال (0,0618) أذ تعد هذه النسبة هي الأعلى لسنوات الدراسة بسبب تخصيص جزء من الموازنة التشغيلية لدعم مفردات الأساسية بنسبة (0,027) من مجموع رأس المال المستثمر ويبين هذا القدرة الايفائية لتلك الأموال على تسديد المستحقات المالية البالغة لتلك السنة (230,221,200)* مما انعكس بصورة مباشرة على أداء الفلاحين بنسبة بلغت (0,070) من مجموع مستحقاتهم المالية تعد تغذية مرتدة بطبيعة الأنشطة الإنتاجية للفلاحين ، أما في سنة 2012 بلغت إنتاجية رأس المال (0,048) ويفسر هذا الانخفاض عن السنة السابقة الى طبيعة السياسة الزراعية وقدرتها على توفير المستلزمات الأساسية للزراعة من أسمدة ومياه ، على الرغم من ارتفاع كميات الإنتاج في محافظة واسط وبلوغها التسلسل الثالث على مستوى محافظات العراق بقية أنتاج بلغت (463487) من مجموع المحاصيل الأساسية المساهمة في توفير مفردات البطاقة التموينية ، أما في سنة 2013 بلغت إنتاجية رأس المال المستثمر (0,036) ويضاف ذلك لمستويات الانخفاض المستمر بسبب تأجيل دفع مستحقات الفلاحين مع زيادة أعداد المشمولين في مفردات البطاقة التموينية اذ بلغ (727420) أي بنسبة زيادة عن السنوات السابقة ، اذ بلغت (2,7) من مجموع السكان المحلي لمحافظة واسط مما زاد من أعباء وزارة التجارة من توفير أكبر كميات من الغذاء للأفراد فضلاً عن توفير مساحات أكبر لتخزين المواد الغذائية أذ أن المساحة المشغولة من مجموع المخازن (30,15) من مجموع المخازن المستغلة في محافظة واسط ويفسر ذلك خروج نسبة (68.5) من مجموع المخازن المنشأة خروجها عن الخدمة بسبب عدم الصيانة وضعف الدعم الحكومي لها، أما في سنة 2014 بلغت نسبة التغير (0,037) ويعود هذا الانخفاض التدريجي الى الأسباب السابقة ، مما انعكس على رأس المال المستثمر فضلاً عن زيادة السكان كل هذه الزيادة تقابلها كميات أكبر من المواد الغذائية أذ بلغت قيمة الإنتاج السنوي لتلك السنة (728959) اذ تعد هذه النسبة ذات أثر فعال ومبار في سد النقص الحاصل في كميات مادة الطحين في المحافظة، التي تشكل نسبة (60%) من مجموع المواد الغذائية الضرورية للأفراد وإن استمرار هذا الانخفاض في رأس المال يعود الى انخفاض التخصيص المالي السنوي لحصة الفلاحين أذ يقابله زيادة في التوسع من توفير الدعم الحكومي للقطاع الزراعي عن طريق توفير السلف والسماحات للضرائب على الأراضي الزراعية ، أما في سنة 2015 بلغت إنتاجية رأس المال(0,027) يعود

* المصرف الزراعي ، محافظة واسط.

ذلك الى العوامل السياسية التي مر بالبلد من سيطرة الجماعات الإرهابية على أكبر كميات ممكنة من أنتاج المحاصيل الاستراتيجية في البلد في محافظة الانبار مما أثر بصورة مباشرة على كمية الإنتاج السنوي فضلاً عن القدرة التناسبية بين الإنتاج وزيادة السكان وتخصيص جزء من الموازنة التشغيلية لدعم النازحين وتضرر أكبر مساحات الزراعية في البلد كل هذه المتغيرات بصورة مباشرة على انخفاض إنتاجية رأس المال.

خامساً: معيار درجة التصنيع:

يبين لنا هذا المعيار الدرجة التي تسعى إدارة المخازن في تصنيع وتوزيع قيم مستلزمات الإنتاج السلعي التي استخدمت في الإنتاج مما يعطي مؤشر الانخفاض في النسب قيم مستلزمات الإنتاج وهذا يعكس درجة عالية من التصنيع كما موضح في الجدول (4) والعكس صحيح ، وفيما يلي معيار درجة الصنيع في إدارة العامة للمخازن في محافظة واسط :_[1]

معيار درجة التصنيع = قيمة مستلزمات السلعية المستخدمة/ قيمة الإنتاج

الجدول (4) معيار درجة التصنيع لإدارة المخازن في محافظة واسط للمدة 2010-2015

السنوات	قيمة الانتاج	قيمة مستلزمات الإنتاج السلعية	درجة التصنيع	التغيير
2010	38370232	467823750	1219,23	0
2011	41103571	66442500	1616,96	0,32
2012	46348715	954738750	2059,90	0,27
2013	49408523	1363912500	2762,48	0,34
2014	72895978	1948445625	2672,91	0,03
2015	76640610	2783493750	3631,87	0,35

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات شعبة المخازن في محافظة واسط للمدة 2010-2015.

يتضح من الجدول (4) هو بيان قدرة درجة التصنيع على التكيف وفق قيم الإنتاج ومستلزماته، اذ يلاحظ في سنة 2010 بلغت درجة التصنيع (1219,23) اذ تعد هذه النسبة هي أكثر انخفاضاً لسنوات الدراسة القادمة بسبب ارتفاع مستلزمات الإنتاج بصورة تصاعدية لباقي السنوات مع ارتفاع قيمة الإنتاج بصورة غير تناسبية أي لا تنسجم مع نسبة التصنيع ومقدار الكميات السلعية داخل الوحدات المخازن، اما بنسبة 2011 بلغت درجة التصنيع (1616,46) أي بنسبة اعلى من السنة السابقة بمقدار التغير بلغ (0,32) وهذه النسبة اذ ا قورنت بالزيادة السكانية لا تعد شيء بالأكثر من ذلك لجوء الوزارة الى الاعتماد على السلع الأجنبية لسد النقص الحاصل في الوحدات الإنتاج السلعي فضلاً عن ضعف السياسات والتخطيطية السنوية لرسم

(1) حنان عبد الباقي مصطفى ، تقويم كفاءة الأداء الاقتصادية للشركة العامة للاسمنت العراقي للمدة 1996-2005، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2008،ص84.

خطط دفاع بما تمتلكه المحافظة من قدرة إنتاجية متساوية مع زيادة السكان ، أما سنة 2012 بلغت درجة التصنيع (2059,90) تعد هذه النسبة هي الأفضل بين سنوات الدراسة السابقة ،أذ يعد هذا الارتفاع هو مؤشر جيد لمستقبل المحافظة بما يحتويه من زيادة طردية في اعداد السلع الاستراتيجية فضلاً عن الزيادة السكانية المتمثلة بأعداد المشمولين في البطاقة التموينية، أما سنة 2013 بلغت درجة التصنيع المستوى الثاني لسنوات الدراسة من بين النتائج الأعلى ويعود ذلك الى زيادة التخصيص المالي وارتفاع قيم الإنتاج وبنسب تغير بلغت (0,34)كثاني اعلى نسبة لسنوات التغيير كل هذا اثر على درجة التصنيع خصوصاً في المواد الأولية الداخلة في العملية الإنتاجية لإنتاج مادة الطحين كمادة أساسية قابلة للتدوير بين وحدات المخازن في المحافظة ،أما سنة 2014 بلغت نسبة درجة التصنيع (2672,91) وبنسبة تغير بلغت مستوى الانخفاض عن السنة السابقة بنسبة تغير (0,03-) ويعود ذلك الى السياسة العامة في البلد الازمات المتعاقبة على الرغم من ارتفاع قيم الإنتاج السنوي الداخلة في العملية الإنتاجية ، فضلاً عن تعرض مناطق شمال بغداد الى التخريب بسبب سيطرة عناصر داعش على تلك المناطق التي تشكل المرتبة الأولى بين مناطق الإنتاج السنوية لمحافظات العراق، أما سنة 2015 بلغت درجة التصنيع (3631,87) لجأن الدولة الى استخدام سياسة الطوارئ لتوفير الحاجات الأساسية من مفردات البطاقة التموينية بالاعتماد على الأسواق الخارجية من استيراد بعد مفردات البطاقة من الحنطة كسلعة وسيطة وارز والسكر من خلال الاستيراد أذ بلغت نسبة التغير السنوي هي الأعلى لسنوات الدراسة بنسبة(0,035).

خامساً: معيار متوسط نصيب الفرد في تحقيق القيمة المضافة :-

يبين لنا هذا المعيار القيمة المضافة لكل عامل في وحدات إدارة المخازن في محافظة واسط، ويعني ذلك ان زيادة العامل الواحد يدل على تحسين الخدمات لإنجاز المهام التي أوكلت له وفق السياقات الإدارية واليومية والسنوية والتعبير عن متوسط نصيب الفرد لتحقيق القيمة المضافة يمكن بيانه في الصيغة التالية:-

متوسط نصيب الفرد في تحقيق القيمة المضافة = القيمة المضافة / عدد العمال

الجدول (5) معيار متوسط نصيب الفرد لإدارة المخازن في محافظة واسط للمدة 2010-2015

السنوات	القيمة المضافة	اعداد العاملين	متوسط نصيب الفرد في تحقيق القيمة المضافة	التغيير
2010	28389992	191	1219,23	0
2011	26846131	168	1616,96	0,75
2012	25980955	161	2059,90	0,09
2013	20311723	141	2762,48	-0,10
2014	31329138	136	2672,91	0.99

2015	17259410	117	3631,87	-0,35

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات شعبة التخطيط في محافظة واسط للمدة 2010-2015.

يبين لنا الجدول (5) مقدار متوسط نصيب الفرد في تحقيق القيمة المضافة سنوات الدراسة كافة أذ بلغت سنة 2010 قيمة متوسط نصيب الفرد في تحقيق القيمة المضافة ما مقداره (1486380)دينار ويعود هذا التغير في القيم الى ارتفاع القيمة المضافة مع زيادة أعداد العاملين لتلك السنة ،أذ بلغ اعداد العاملين لتلك السنة (191)عامل في قطاعات وادارات الشعب كافة موزعة بصورة غير متساوية حسب الاحتياج الوظيفي للمهام الإدارية ،فضلا عن ارتفاع تلك الاعداد الا أن نسب متوسط نصيب الفرد منخفضة ويعود ذلك الى الإجراءات المتبعة في تلخيص طبيعة الخدمات المعتمدة بأسلوب تقليدي دون استخدام أساليب متطورة مثل تكنولوجيا المعلومات والاتمتة ،أما سنة 2011 أذ متوسط نصيب الفرد في تحقيق القيمة المضافة مقداره (159798) دينار، ويعود هذا التغير عن السنة السابقة بمقدار (0,75) فضلا عن انخفاض اعداد العاملين في الأنشطة الإدارية كافة في شعبة مخازن واسط ،أذ تعد هذه النسبة أعلى من السنة السابقة على الرغم من ارتفاع اعداد العاملين في سنة 2010 ، وزيادة القيمة المضافة في سنة 2011 يعود ذلك الى اتخاذ سياسة إجرائية نابعة من أهداف ورسالة المتضمنة عن طريق تكثيف العمل الجماعي وتضافر الجهود الجماعية في انجاز المهام لإقسام الموكلة كافة لهم حيث يشغل العامل الواحد أكثر من وظيفة تدار من قبلة ويكون ذلك بسبب التناقض العددي لأعداد العاملين وفق السياقات القانونية المتبعة من قبل الوزارة السياقات القانونية المتبعة من قبل الوزارة في إحالة من تجاوزت أعمارهم السن القانوني البالغ (65)سنة فضلاً عن اتباع سياسات وسماحات أخرى للتنقل بين كافة الدوائر الحكومية حسب الأولية القانونية عن طريق الحصول على استثناءات الى ذوي الشهداء والمتضررين من النظام السابق، أما سنة 2014 بلغ متوسط نصيب الفرد (161372)دينار ، أي بنسبة تغير بلغت (0,09) ويعود هذا التغير الى الزيادة في متوسط نصيب الفرد في تحقيق القيمة المضافة إلى انخفاض اعداد العاملين ، الا أن هذه الزيادة العكسية تطاردها اعداد قليلة من العاملين كل هذا له أثر مباشر على نصيب الفرد وهذه الفرد وهذه الزيادة الموجبة لا تعد زيادة حقيقة من ناحية المنظور الاقتصادي بسبب عدم وجود نسبة وتناسب بين ما يحصل عليه الموظف من جراء خدمته وما تنفق عليه الدولة من مبالغ مالية كل هذا أثر بصورة مباشر على إنتاجية الفرد الواحد ،إذ ما قورنت تلك النتائج بنشاطه الفردي لقيمته المضافة وهذا الانخفاض التنازلي لا يعد تغير سلبي على العكس من ذلك بل هو إيجابي لبيان قدره الفرد على العمل تحت ظروف معينة ، علماً أن أكثر الدوائر الحكومية تمتاز بأساليب البطالة المقنعة ضمن الأنشطة الإنتاجية التي تمتلكها المؤسسات الحكومية بصورة عامة ، أما سنة 2013 بلغ متوسط نصيب الفرد تحقيق القيمة المضافة بمقدار (144054)دينار أي بنسبة تغير بلغت عن السنة السابقة ما مقداره (-0,10) ويفسر ذلك بسبب انخفاض القيمة المضافة لتلك السنة ،فضلاً عن الانخفاض المتماثل لإعداد العاملين ، أذ بلغ مجموع العاملين (141) عامل

موزعين بصورة غير متساوية على كافة القطاعات الخدمية ،أذ يعد هذا الانخفاض في النسب مؤشر جيد لأنه هناك علاقة عكسية بين إعداد العاملين والقيمة المضافة لكل عامل ضمن الانشطة الخدمية والقطاعات الأخرى كافة ويعزز من دور الاستراتيجية الاحتوائية ضمن الإدارة العامة للمؤسسة الخدمية في مواجهة التغيرات الحاصلة في اعداد العاملين للمستويات الإدارية كافة ، فضلاً عن توجه الحكومية من رفع نسبة التحصيل المالي لكل فرد ممول في البطاقة التموينية بنسبة زيادة بلغت مقداره (50)دينار لسد أجور العمال الثانوي (حمال +أجور نقل)رغبة منها في تمويل جزء من التكاليف على المواطنين المستحقين ضمن خطط السنوية لسد العجز المالي بسبب الانخفاض التمويل ، أما في سنة 2014 أذ بلغ متوسط نصيب الفرد في تحقيق القيمة المضاف ما مقداره (230361)أي بنسبة تغير عن السنة السابقة بلغت (0,99)ويعود هذا التغير الى ارتفاع القيمة المضافة لتلك السنة فضلاً عن العلاقة العكسية للمقارنة بين اعداد العاملين ونسب القيمة المضافة لتلك السنوات اذ تعد هذه التغيرات عن وجود تغيراً إيجابي بين ما خططه الفرد من إضافة الى ارتفاع إنتاجية العامل لوحدة واحده من المهام الوظيفية المعتمدة لدى إدارة المخازن بصورة طردية تبعاً لقانون العرض والطلب وفق مقتضيات النظرية الاقتصادية ويعود ذلك الى زيادة التخصيص الحكومي لتلك السنة بسبب زيادة إعداد الأفراد المشمولين في مفردات البطاقة التموينية في مركز محافظة واسط مع كافة الاقضية والنواحي التابعة له بسبب الازمة الأمنية التي حدث في الثلث الأخير من سنة 2014 بسبب سيطرت المجموعة الإرهابية على تلك المناطق الأمنية مما أدى الى نزوح اعداد كبيرة الى محافظة واسط وشمول الأفراد جميعهم في المنح المالية والغذائية مما عزز الدور الخدمي لدى كافة افراد العاملين في الوحدات الخدمية داخل وحدة المخازن في محافظة واسط ، أذ تعد هذه السنة أكثر السنوات للتحقيق قيمة مضافة من الخدمات بصورة طردية بين الأجور والخدمات لمجموع العاملين في القطاعات الخدمية لإدارة المخازن في واسط عن طريق استخدام استراتيجيات الطوارئ كون الإدارة تمتلك خبرات متراكمة رؤساء الوحدات الإدارية والخدمية لتكثيف الجهود الملقات على عاتقهم ،إذ تعد هذه السنة هي أكثر السنوات قبولاً بين سنوات الدراسة ،على الرغم من انخفاض الدعم الحكومي وقلة التخصيص المالي للقطاعات الخدمية في المحافظة كافة، للعمل وفق الإمكانيات المتاحة لتلك الوحدات الخدمية في إدارة المخازن والعاملين على المستويات داخل الأنشطة الخدمية كافة، أما سنة 2015 بلغ متوسط نصيب الفرد ما مقداره (147516) دينار في تحقيق القيمة المضافة أي بنسبة تغير عن السنة السابقة بلغ (0,35-) ويعود هذا التغير الى انخفاض القيمة المضافة لتلك السنة بمقدار (49%) عن السنة السابقة فضلاً عن انخفاض اعداد العاملين والقيمة المضافة غير متوازنة بسبب اعتماداً أساليب خدمية وانتاجية من قبل وزارة التجارة عن عدم تعويض النقص الحاصل محلياً والاكتفاء عن طريق فتح أبواب الاستيراد لسد النقص الحاصل في القطاعات الاستهلاكية كافة الموجب توفيرها كل هذا أثر بصورة مباشر على اجمالي الإنتاج المحلي والقومي للبلد مما أثر على نصيب الفرد داخل الوحدات الإنتاجية والخدمية في البلد كل هذا يعود بسبب الزيادة السكانية لجميع الافراد تفوق ما هو مخطط وبين ما هو فعلي أذ بلغت الزيادة السكانية 2015 تفوق نسبة

(2,7%) لمجموع المشمولين ضمن الضوابط الغذائية للوزارة أن هذه الزيادة السكانية لا تتناسب مع القدرات الإنتاجية للأفراد ،فضلاً عن الإنتاج المحلي للسلع الضرورية كلها فضلاً عن تصدر المحافظة لتلك للسنة المرتبة الثالثة من انتاج محصول الحنطة والشعير بعد محافظتي الانبار وديالى.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

1- يستخدم رأس المال والموجودات في وحدة المخازن مما يعكس الدور الذي يلعبه الموجودات في عملية تقييم الأداء الاقتصادي للمنشأة، اذ تبين انخفاض مساهمة رأس المال في سنة 2010 بحوالي (0.012) دينار مقارنة في سنة 2011 بلغت حوالي (0,0618) ويعود هذا الانخفاض الى السياسة الزراعية والعناصر الأساسية في البطاقة التموينية .

2- يتبين بوساطة معيار درجة التصنيع بأنه قدرة وإمكانية المخازن على التكيف وفق قيم الإنتاج ومستلزماته اذ بلغت درجة التصنيع في سنة 2010 حوالي(1219,23) مقارنة بالسنوات الدراسة منخفضة كونها تعتمد بدرجة الأساسية على ارتفاع مستلزمات الإنتاج وقيمة الإنتاج بما لا يتلاءم مع نسبة التصنيع وكمية المنتجة داخل الوحدة التخزينية.

3- إن التغيير في متوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة يعود الى التغيير في اعداد العاملين في قطاعات وادارات الشعب الموزعة حسب الاحتياج الوظيفي ، على العكس في حالة انخفاض متوسط نصيب الفرد نتيجة تلخيص بيعة الخدمات دون استعمال الأساليب المتطورة والاتمتة وتقنية المعلومات

التوصيات:

1- يجب اتباع أسلوب نظام كلي متكامل وحصول على بيانات والمعلومات صحيحة ودقيقة من اجل تسهيل علمية تقيم كفاءة الأداء الاقتصادي لكافة المنتجات الغذائية خلال مدة قصيرة ، فضلاً عن الكشف عن الأخطاء والمعوقات التي تلاقيها من اجل عدم تكرارها ،العمل على زيادة الإنتاج لتحقيق النمو الإنتاجي وكفاءة الإنتاجية من خلال اعداد الدورات التأهيلية لرفع المعنويات والمؤهلات العملية على خفض التكاليف الذي من شأنه رفع الكفاءة الإنتاجية .

2- من اجل الحفاظ على المنتجات الغذائية لمدة أطول ضرورة وجود ورشة صيانة من تصليح التبريدات المعطلة مع وجودة دورة صيانة لكل شهر.

3- قيام الإدارة العليا بعقد اجتماع للتعان مع القطاعات الاخر من اجل تمكين الترابط بين القطاعات الامر الذي يسعى الى رفع مستوى القيمة المضافة والمستلزمات الإنتاجية ، كما للحكومة دور في تحقيقها من خلال الدعم للمنتجات المحلية والاعانات والقروض لتطوير ونمو الإنتاج والإنتاجية خاصة في إدارة المخازن للمنتجات الغذائية .

المصادر والمراجع :

اولاً: المصادر العربية:

1- أحمد براهيم محمد، دور المنشأة الصناعية الصغيرة في عملية التنمية في العراق للمدة 1990-2013، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد78، 2009.

2- أحمد عبد الله سلمان الوائلي، اختيار مؤشرات ومعايير تقويم الأداء الاقتصادي والمالي- دراسة تطبيقية لشركة صناعة الاصباغ الحديثة- قطاع مختلط، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2003، ص40.

3- أحمد يحيى جودة وادي الزركاني، تقويم أداء مصنع المنار التابع لمنشأة AFICO للمدة 2016/1/1- 2017/11/30، بحث مقدم ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء،2018.

4- أيمن سليمان ازهرة، الصناعات الغذائية، دار الشروق للنشر، بدون سنة نشر، عمان، الأردن،2002.

5- ثريا الماحي، استراتيجية المنافسة والابداع في مؤسسات الصناعات الغذائية في الجزائر بين الواقع والمأمول، الملتقى 17الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجية التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، 2011.

6- مجيد عبد جعفر الكرخي، مدخل الى تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2001.

7- حنان عبد الباقي مصطفى ، تقويم كفاءة الأداء الاقتصادية للشركة العامة للاسمنت العراقي للمدة 1996-2005، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2008..

8- رجاء رشيد عبد الستار، تقويم كفاءة الأداء من خلال معيار العائد، دراسة في حالة الشركة العامة لصناعة البطاريات، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد19، 2009.

9- رفعت عبد الملك، تقييم الأداء الاقتصادي، المعهد القومي للإدارة، سلسلة دراسات رقم 27، القاهرة ، 2011.

10- عبد الر ازق فوزي، عبد الرازق فوزي ،الهيمنة الاقتصادية والاجتماعية للصناعة الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي- دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر،2008.

11- عبد الرحمن متولي، هيكل الواردات الغذائية وأفاقها، مجلة المغرب اليومي، المغرب،2010.

12- عبد السلام أبو قحف، اساسيات التنظيم والإدارة، دار الجامعة للنشر، مصر، 2003.

13- عبد الغفور حسن كنعان، وآخرون، تقييم كفاءة الأداء الاقتصادية للشركة العامة لصناعة الادوية في نينوى للمدة 2002-2007 –دراسة تحليلية ومقارنة ، مجلة تنمية الرافدين ، المجلد 32، العدد 99، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2010،ص6.

14- عز الدين فراح، الصناعات الغذائية في المصانع والمنازل ، القاهرة، دار الفكر العربي،1997.

15- علي غالب العزاوي، تقييم أداء الوحدات الاقتصادية في قطاع التعليم الجامعي الأهلي، بحث تطبيقي في كلية المامون الجامعة ، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، بغداد، 2006.

16- فوزي عبد الر ازق، موقع على شبكة الانترنت:http://www.mdipi.gov.dz/

17- كاظم جاسم العيساوي ، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقويم المشروعات، دار المناهج للنشر والتوزيع ،عمان 2011 .

18- محمد محمود العجلوني، سعيد سامي الحلاق، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، عمان، الأردن، 2011.

19- محمد هاشم خواشكيه، دراسة الجدوى للمشروعات الصناعية ، دار الثقافة للطبع والنشر والتوزيع ، ط1، عمان،الأردن،2005.

20- محمد هشام خواجيك، دراسة الجدوى للمشروعات الصناعية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2004.

21- محمود عبد الفتاح ، دراسة الجدول المالية لمنشئات الصغيرة والمتوسطة، الطبعة الأولى، المجموعة العربية للتدريب والنشر مصر، القاهرة، 2012 .

22- المنظمة العربية للتنمية الإدارية، قياس وكفاءة الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي ، الامارات العربية المتحدة،2009.

23- المنظمة العربية للتنمية الصناعية، مؤشرات تقييم الأداء في المنشات الصناعية، العدد 32، 2000.

24- يوحنا ال ادم ، سليمان اللوزي ، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم كفاءة المنظمات، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، 2007.

ثانياً: المصادر الأجنبية :

1- Glossary of KEY Terms in Evaluation and Results Based Management, 2002.

2- Richard L Daft Organization Theory Design, south Western Cengage Learning, USA,2010.